ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 377–394

المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي: دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنموذجا

The Algerian Diplomatic Approach In Its Regional Dimension: Algeria's Role in Settling the Libyan Crisis

شهرزاد أمال بريزيني[1]*؛ د.أحمد الفقيه[2]
جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان؛ الجزائر
جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2022/09/04 **تاريخ القبول:** 2023/02/08 **تاريخ النشر:** 2023/03/02

ملخص:

تعالج الدراسة موضوع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي، تهدف الدراسة لتفسير السلوك الخارجي الجزائري وتقييمه، وذلك بدراسة أداء الدبلوماسية الجزائرية من خلال مبادرات التسوية والوساطة في النزاع الليبي بالتوفيق بين ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها وضرورة التكيف مع المستجدات البيئية الاقليمية والدولية، في مواجهة التهديدات الأمنية المباشرة العابرة للحدود وذلك بتشجيع الحلول الداخلية كالحوار وباستبعاد التدخل الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية؛ الوساطة؛ النزاع؛ الأزمة.

Abstract:

The study addresses Algerian foreign policy trends in the resolution of the Libyan The study aims to explain and assess Algerian external behavior by studying Algerian diplomacy through the initiatives of settlement and mediation in the Libyan conflict by reconciling the parameters and principles of Algerian foreign policy and the need to adapt to regional and international environmental developments in the face of direct cross-border security threats, by promoting internal solutions such as dialogue and excluding external interference

Key words: diplomacy; mediation; conflict; crisis

* المؤلف المراسل (مخبر حوار الحضارات والديانات في حوض البحر المتوسط).

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 377–394 EISSN: 2600-6219

مقدمة:

تهدف جهود التسوية السلمية لأي نزاع إيجاد حل نهائي والحد من أثار الأزمة، حيث أفرزت معطيات البيئة الإقليمية والدولية للجزائر تغيرات جذرية شهدتها دول الجوار الإقليمي من حراك عربي واضطرابات أمنية .

ولأن الدبلوماسية الجزائرية تمتلك رصيدا من الخبرة في التعاطي مع الأزمات وتسوية النزاعات الدولية تدخلت بحكم الجوار الإقليمي لإحتواء التهديدات الأمنية وحالة عدم الاستقرار تفاديا لتحول المنطقة المغاربية لبؤرة توتر، تعاملت مع الأزمة الليبية كنزاع داخلي بأبعاده الإقليمية والدولية وفق مقاربة دبلوماسية، موضوع الدراسة يتطرق بالتحليل والتفسير والتقييم لأداء الدبلوماسية الجزائرية في الملف الليبي .

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهمية من خلال الموضوع محل الدراسة أولا لأنه مستجد حديث الساعة وحظي باهتمام الأكاديميين المحللين السياسيين وصناع القرار في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية على حد سواء في سبيل تسوية النزاع في ليبيا سلميا باعتبارها دولة تقع في الجوار الإقليمي للتقليل من أثار وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري .

لقد سجل نقصا في الكتابات الأكاديمية حول الموضوع مقارنة بالتغطية الإعلامية وتعد هذه الورقة البحثية محاولة لتدارك النقص وتناول الموقف الجزائري من الأزمة الليبية .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتفسير السلوك الخارجي الجزائري اتجاه النزاع في ليبيا وتقييمه وتسليط الضوء على الأداء الدبلوماسي الجزائري في تسوية النزاعات سلميا كتحدي فرضته إفرازات البيئة الدولية والإقليمية تحديدا من خلال التعرف على صناعة القرار الخارجي الجزائري إزاء المحيط الإقليمي لتعزيز دور ومكانة الجزائر إقليميا ودوليا وتحقيق أمنها واستقرارها داخليا.

إشكالية الدراسة :

الدراسة تحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

كيف أدارت الدبلوماسية الجزائرية الأزمة الليبية ؟ وإلى أي مدى نجح صانع القرار الخارجي الجزائري في التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية والإلتزام بثوابت السياسة الخارجية في تسوية الأمة الليبية ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما طبيعة النزاع في ليبيا ؟
- ماهي إنعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الليبي ؟
- ماهي أساليب الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع في ليبيا ؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تنطلق الدراسة من فرضيات هي :

- المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية تعتمد على الرجوع لمبادئ السياسة الخارجية التي تحد سلوك الدولة الجزائرية الخارجي.
- الجهود الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية تتأقلم مع إفرازات البيئة الخارجية الدولية الإقليمية بالتخصيص بمعنى تتكيف مع المتغيرات الراهنة وتستجيب كمحدد لاتجاهات الدبلوماسية الجزائرية إزاء القضايا الإقليمية ومنها الحالة الليبية .
- صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ينطلق من الإلتزام بثوابت وقيم السياسة الخارجية الجزائرية والاستجابة لمتغيرات ومستجدات البيئة الخارجية الدولية والإقليمية.

مناهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على:المداخل النظرية لتحليل السياسة الخارجية (نظرية الدور – إقتراب صناعة القرار.....).

منهج دراسة الحالة في تناول الحالة الليبية من بين باقي الحراكات العربية (مصر – تونس –.....) وموقف الجزائر الرسمي من الأزمة الليبية، والمقصود **بمنهج دراسة الحالة** *case study method* –،كما عرفه الأستاذ رشا القصبي :يمثل طريقة البحث يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل .

كما يعرف بأنّه المنهج الذي يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً إجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول لتعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة بها ...

كما وظفت الدراسة **إقتراب صناعة القرار** في تحليل وتفسير قرارات صانع القرار الجزائري إزاء النزاع في ليبيا، والمقصود باقتراب صناعة القرار الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل السلوكية.

ويعرفه "ريتشارد سنايدر" :"تلك العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارت ."

ويعرف الاقتراب "حامد ربيع" :"بأنّه نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة، يمكن تقسيم بيئة القرار إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية وبيئة سيكولوجية.

نظرية الدور في السياسة الخارجية :يركز إقتراب الدور كإطار نظري على متغير الدور في السياسة الخارجية، بحيث صانع القرار في السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 377–394
EISSN: 2600-6219

ظهرت نظرية الدور في العلوم الاجتماعية وعلم النفس بفضل كتابات هولستي عام 1970م، وظهرت نظرية الدور في أدبيات السياسة الخارجية في مقال له بعنوان "مفهوم الأدوار الوطنية في السياسة الخارجيةّ أكد أنّ التصرفات الخارجية قائمة على التصورات والمعتقدات التي يحددها صانع القرار حول هوية ودور الدولة في النظام الدولي .

ويركز إقتراب الدور على أنّ صانع القرار يتصور أنّ لدولته مركزاً متميزاً في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها وإجمالاً أهم أدوار الدولة في السياسة الخارجية هي :دور حامي السيادة، دور صانع التنمية الداخلية وأدوار مرتبطة بدولة المبادئ والسلام كدور معاداة الاستعمار، دور الوسيط، دور صانع السلام، المساعد على التنمية .

أمّا الأدوار الإقليمية : دور قائد التكامل الإقليمي، دور الهيمنة الإقليمية وتهدف إلى تصور الدولة في أداءها لدور واحد وهو مدى وحجم تأثيرها.[1]

كما تمّ الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة طبيعة النزاع في ليبيا .

المحول الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة :ماهية السياسة الخارجية (المفهوم الأهداف، الأدوات)

النزاع الدولي –الأزمة – الصراع الدولي

1- **مفهوم السياسة الخارجية** : تعرف السياسة الخارجية بأنّها :مجموع ردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهدافاً قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة.[2] يعرفها "فيرينس" و"ريتشارد سنايدر" بأنّها منهج العمل أو القواعد التي يتم من اختيارها للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل .[3]

[1] مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي :تونس، المغرب نموذجا مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص ص 16،20

[2] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية (الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع، 2008) ص 14

[3] محمّد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة :مكتبة النهضة العربية، 1998) ص 07

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

2- **أهداف السياسة الخارجية:** الهدف هو الغاية التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية لتحقق الدولة أهدافها في بيئتها الخارجية وتسخر كل إمكانياتها السياسية، الاقتصادية والعسكرية لتحقيقها. وكل الدول تشترك في حماية استقلالها السياسي ووحدة إقليمها وسيادتها الوطنية وأمنها القومي باعتبارها أهداف أساسية في السياسة الخارجية ،كذا إيجاد حالة السلم في فضائها الإقليمي والدولي ولتحقيق أهدافها تسعى الدولة للحصول على القوة والتنمية الاقتصادية، بالإضافة لزيادة نفوذها الإقليمي من أجل بسط سيطرتها لتسجيل حضورها وذلك من خلال التنافس بين الدول على إحتلال دور محوري، إمّا بشكل مباشر أو بالتأثير عن طريق القوة الاقتصادية،كما أنّ للدول أهداف إيديولوجية عقائدية كمثال ما حدث خلال الحرب الباردة من صراع بين الإيديولوجية السوفياتية الاشتراكية والايديلوجية الرأسمالية .[1]

تصنف الأهداف حسب أولويتها إلى:

–أهداف محورية : كحماية وجود الدولة :سيادتها، حدودها وأمنها القومي.
-أهداف متوسطة: كبناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية
-أهداف بعيدة: تعكس فلسفة الدولة وتصورها لبنية النظام الدولي الإقتصادي أو النظام الإقليمي[2]

3- أدوات السياسة الخارجية:أي موارد الدولة الإقتصادية والسياسية والبشرية في تنفيذ وصياغة السياسة الخارجية وتختصر فيما يلي :

- الأدوات الداخلية :هي الأدوات التي تكتسبها الدولة من خلالها تأييد القوى السياسية الداخلية بخصوص المسائل الخارجية منها : الأدوات الاقتصادية، العسكرية، الإستراتيجية، الدبلوماسية، الإعلامية لإضفاء الشرعية وتقديم تبريرات للرأي العام الداخلي والخارجي.[3]

[1] المرجع نفسه، ص 52
[2] المرجع نفسه، ص 93
[3] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 62

- الأدوات الخارجية : الأحلاف والانخراط في عضوية المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ....

الأزمة :يعرفها "كورال بيل" :المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة .

أمّا "جارلس هيرمان" أحد رواد مدرسة صنع القرار فيرى أنّ الأزمة الدولية تنطوي على عناصر معينة تكون مدركة من قبل صناع القرار وهي :

- أعمال متوقعة من قبل الخصم.
- إدراك أو تصور وجود تهديد.
- إدراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد عليه
- إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد

الأزمة الدولية :هي ظاهرة دولية تعكس حالة التوتر بين دولتين نتيجة خلاف في الرأي أو موقف إزاء مسألة ما تمس الأمن القومي والمصالح الحيوية والأهداف الوطنية العليا تعكس رد فعل سريع والعكس صحيح وهو تفاعل دولي يقترن بالتحول المفاجئ في طبيعة العلاقات السائدة واحتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة وارد .

يمكن إيجاز صنع قرار الأزمة الدولية في تحديد الموقف وتحديد الهدف ومرحلة جمع المعلومات ومرحلة تقييم وتحليل المعلومات وتحديد البديل ومرحلة اتخاذ القرار .[1]

تحليل ظاهرة الصراع الدولي :الصراع الدولي ظاهرة معقدة في العلاقات الدولية وهي مرحلة متقدمة على التنافس ولكنها دون الحرب تتسم باتساع نطاق أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وجاءت عدة نظريات تفسر الصراع الدولي كالتفسير السياسي الذي ينطلق من فرضية مفادها أنّ وجود التكتلات والأحلاف الدولية كفيل بالتمهيد أو التسريع

[1] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات (الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009) ص ص357، 375

بوقوع الحرب وللمتغير الايديلوجي دوراً في مضاعفة حدة التوتر والصراع الدولي،كما أنّه فسر الصراع الدولي تفسيراً اقتصادياً وفق النظرية المركسية والتفسير المادي للتاريخ وأطروحة الصراع الطبقي البرجوازية والبروليتاريا وأنَّ الرأسمالية تشجع المنافسة الممهدة للحروب المسلحة وكذا السعي المتواصل لزيادة موارد الدولة .

كما فسر الصراع بأسباب جيوبوليتيكية لدى الألماني "راتزل" بشأن الدولة العضوية والحدود القابلة للحركة والتغيير والنظرية تربط الصراع الدولي بالمجال الحيوي التي تبنتها ألمانيا النازية وكانت أحد أسباب الحرب العالمية الثانية .

وأيضاً تم تفسير الصراع الدولي بحماية وتنمية المصالح الوطنية وكذا بسباق التسلح وخاصة بعد بلوغ التطورات التقنية للتسلح لمستويات متقدمة في ميدان الصناعات العسكرية.

وهناك من فسره بطبيعة أنظمة الحكم وربطه بالدكتاتورية .

مراحل تطور الصراع الدولي :

يرى الدكتور "اسماعيل صبري" مقلد أنّ الصراع الدولي يتطور سلباً أو إيجاباً في احد الاتجاهات :التصعيد – التناقص – الاستقرار – الانتهاء .[1]

المنازعات الدولية: وهي ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية بخصوص مسألة النزاعات المسلحة الدولية أو الحرب تمثل نقطة النهاية في تطور الصراعات الدولية فقانونيا الحرب هي وضع قانوني يجيز لطرفين أو أكثر من الجماعات المتعادية ممارسة الصراع بالقوة المسلحة، أمّا استراتيجياً فالحرب عمل عنف يستهدف إكراه طرف دولي على تنفيذ إرادة الطرف الأخر أمّا أخلاقيا الحرب آفة .

تصنف الحروب لحروب شاملة وحروب محدودة، حرب دفاعية وحرب هجومية، حرب إقليمية وحرب أهلية وحرب عالمية، حرب عادلة وحرب غبر عادلة، حرب تقليدية وحرب نووية .

تتعدد أسباب الحروب من أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية

[1] المرجع نفسه، ص ص 239،245

كما تعددت الأساليب الدبلوماسية والسياسية لتسوية المنازعات الدولية وطبقاً لأحكام الفقه والتعامل الدولي هناك نوعان من المنازعات السياسية :المنازعات السياسية والمنازعات القانونية والنوع الثاني من اختصاص القانون الدولي تبت فيه المحكمة الدولية، محكمة التحكيم، محكمة العدل كما جاء ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية والفقرة الرابعة من المادة الثانية تلزم الدول الأعضاء لتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

الطرق الدبلوماسية تتحدد في المفاوضات، الوساطة، التحقيق، التوفيق، التسوية السياسية وكذا عن طريق المنظمات الإقليمية .[1]

المحور الثاني : طبيعة النزاع في ليبيا :الأسباب والنتائج

بتاريخ :17 فيفري 2011 انطلق الحراك الشعبي الليبي متأثراً بحراك في تونس ومصر مطالبا بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية قوبل بقمع وعنف القوات النظامية ليتطور النزاع إلى مواجهات مسلحة بين المعارضة والنظام الذي انشق عنه رموز عدة كوزير العدل مصطفى عبد الجليل ....كانت الجامعة العربية قد أصدرت قرار رقم 7298 في 02 مارس 2011 ودعى مجلس الأمن لفرض حضر الجوي على ليبيا وتم الإعلان عن مجلس الإنتقال الليبي في :2011/02/27 وفرض قرارين دوليان رقم :1970 ورقم 1973 عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام الليبي وفرض حظر للطيران، وقد تدخلت قوات التحالف الدولي بقيادة الحلف الأطلسي بتاريخ :19 مارس 2011 نتيجة لاستخدام النظام الليبي للأسلحة الثقيلة واستمرت غارات التحالف إلى غاية إسقاط النظام الليبي في :20 أكتوبر 2011.[2]

تعددت أسباب الحراك الشعبي في ليبيا منها :ضعف البنية المؤسساتية للنظام، الحكم الشخصي للقذافي وتفرده بالسلطة وشراءه الولاءات القبلية، إعتماد الميليشيات الحامية للنظام، عدم وجود مؤسسة عسكرية، الصراعات القبلية والجهوية عبر التاريخ حول النفوذ والمكانة وعدم رضا الشعب عن سياسة القذافي الذي صوف أموال عائدات البترول في دعم

[1] المرجع نفسه، ص ص 257،262

[2] محمد مهدي عاشور، قراءة في أسباب الصراع في ليبيا ومساراته المحتملة على الموقع الإلكتروني http://www.sis.gov.eg/ueva/34/ntm بتاريخ : 2022/01/30، التوقيت :11:19

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 377–394

الحركات المسلحة في التشاد والنيجر ومالي بدل تحقيق التنمية الاقتصادية، إنهيار الدولة بكل مؤسساتها، حالة الإنفلات الأمني، انتشار تهريب السلاح والجريمة المنظمة، الصراع على السلطة، توقف النشاط الاقتصادي ما كلف البلاد نحو 07.07 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي .

بالإضافة للأسباب الخارجية كالحراك الذي شهدته المنطقة العربية أيضاً رغبة الدول التي لها مصالح في ليبيا لتأمين مصالحها النفطية كفرنسا وألمانيا وايطاليا، تحول ليبيا لقاعدة للنشاط الجماعات الإرهابية في ظل غياب الاستقرار وإنعدام الأمن [1]

كذا تدفق السلاح وتجارة السلاح ما جعل دول الجوار الإقليمي في مواجهة التهديدات الأمنية القادمة من ليبيا، قد كان الإعتداء على المنشأة النفطية في الجزائر دليل على خطورة التهديد الأمني العابر للحدود .

المحور الثالث:دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع في ليبيا

تمتلك الجزائر رصيداً حافلاً في حل النزاعات والأزمات الدولية وتسويتها سلمياً ويشهد هذا بنشاط الدبلوماسية وتسجيلها لإنجازات تتبع من قناعتها الراسخة وفق مبادئها الثابتة التي شكلت هوية وعقيدة الجزائر الخارجية كمبدأ السلم وحق الشعوب في تقرير مصيرها ودعم حركات التحرر في العالم والتزامها بالحياد الإيجابي والالتزام بالشرعية الدولية والمواثيق الدولية .والأمثلة عديدة في تسوية النزاعات كالنزاع بين مالي وبوركينافاسو وإخماد النزاع بين التشاد وليبيا، وكذا وساطتها بين أثيوبيا وأريتيريا توج بتوقيع وقف إطلاق النار بالجزائر في 2000/01/18م، ورعت الجزائر المفاوضات بين الحكومة المالية ومتمردي الأزواد أفضى لتوقيع إتفاق سلام الجزائر في جويلية 2003 م، كما قدمت الجزائر مسودة

[1] عبد الحق فكرون، موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي :الخلفيات والأبعاد، مجلة المفكر، ع :09، ص 530

إتفاق بين الفصائل المالية في مارس 2015 واقترحت بناء الوحدة الوطنية مع احترام التنوع الإثني والثقافي.[1]

تربط الجزائر بليبيا حدود برية على طول 980 كلم ما فرض على الجزائر تغطية أمنية عسكرية لتأمين الحدود ومع وجود أكثر من 100 ميليشيا مسلحة في ليبيا لا تحتكم لسلطة مركزية فإن انتقال السلاح هو مصدر تهديد للأمن القومي الجزائري .[2]

وغيرها من الأدوار الريادية للجزائر في إرساء السلم والأمن في القارة الإفريقية، لقد كانت العلاقات الجزائرية الليبية تتسم بالاستقرار والتوتر، أمّا بخصوص النزاع في ليبيا ارتكزت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على ثلاث محاور هي أولاً :رفض التدخل الأجنبي لأسباب تتعلق بتمسكها بمبادئها الخارجية وهو احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ثانياً :تعزيز الحوار بين الأطراف الليبية والجماعات المتطرفة الإرهابية .

ثالثاً: دعم المساعي الأممية لإيجاد حل سلمي ووقف العنف في ليبيا في إطار المنظمات الدولية .[3]

قدمت الجزائر مقترحا لحل الأزمة الليبية في إجتماع اللجنة التابعة للإتحاد الإفريقي بأديس أبابا بتاريخ مارس 2011م، ضم منظمة الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، الإتحاد الأوروبي، الدول المجاورة لليبيا وشركاء آخرين .

[1] محمّد الأمين بن عائشة، الديلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغيير، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، على الموقع الالكتروني http : //www.politique.com /index .php – algerio –mali بتاريخ :2022/01/30، التوقيت :14:00

[2] خالد ضيفي علي، الجوار القلق :تأثير الثورة الليبية في علاقات ليبيا الإقليمية . http://www.aljazeera.net التاريخ:2022/01/30 التوقيت:13:44

[3] بوحنية قوي، الجزائر وانتقال الدور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الذاتي، مركز الجزيرة للدراسات :www.studies.aljazeera.net.ar /2014

المقترح باختصار دعى للوقف الفوري لإطلاق النار في كامل ليبيا وإنشاء آلية لمراقبة التأكد من وقف إطلاق النار، بالإضافة لمد الشعب الليبي لمساعدات إنسانية والسماح بانتقال وفد إلى ليبيا يشرف على الحوار بين أطراف الأزمة، إتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف حركة السلاح في ليبيا التي تهديد استقرار المنطقة في إطار الاتحاد الإفريقي .

رافعت الجزائر لإقامة حوار شامل لتسوية الأزمة الليبية في هيئة الأمم المتحدة خلال إنعقاد دورتها العادية 69 .

باشرت الجزائر في مارس 2015 جلسات الحوار بين قادة أحزاب سياسية ليبيين وسياسيين نشطاء برعاية الأمم المتحدة للوصول لأرضية مشتركة تمنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي جهود الدبلوماسية الجزائرية.

رفعت الجزائر حالة التأهب العسكري القصوى لمواجهة التهديدات على الحدود بإعلان المجلس الأعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية عقب الغارة الجوية الأمريكية التي استهدفت التنظيمات الإرهابية في ليبيا .[1]

المبادرة الجزائرية تعرضت لعراقيل لعراقيل كإنقسام الساحة الليبية بحيث قبل تشكيل حكومة الوفاق الوطني كان هنالك برلمانان وحكومتان، كما كانت المغرب تنافس الجزائر بدعوة الأطراف الليبية للاجتماع في أراضيها من أجل لعب دور إقليمي.

كان موقف الجزائر من الأزمة الليبية الأكثر وضوحاً مقارنة بباقي الثورات العربية فالحكومة الجزائرية لم تنخرط في الحملة العربية والدولية الواسعة المنتقدة للنظام السابق برئاسة القذافي والمطالبة باسقاطه ورحيله عن سدة الحكم رغم الاعتداءات التي قام بها النظام ضد الشعب الليبي من منطلق الحياد كمبدأ ثابت يشكل هوية السياسة الخارجية الجزائرية وبررت سلوكها بتمسكها أيضاً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

كما رفضت الجزائر بشدة تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا ولم تسمح لطائراته بالتحليق في مجالها الجوي، كما رفضت السلطات الجزائرية الاعتراف بالمعارضة الليبية المتمثلة

[1] مُحَمَّد بن أحمد، التأهب العسكري الجزائري يعادل حالة حرب، جريدة الخبر، 08 مارس 2016

في المجلس الوطني الانتقالي الليبي حتى بعد أن منح المجلس صفة الممثل الشرعي للشعب الليبي ومنح مقعداً دائماً في الأمم المتحدة .

اتسم موقف الجزائر من الحركات العربية بالإنكفاء الذاتي والبحث عن ضمان الاستقرار الداخلي واستباب الأمن وذلك في ظل الأخطار الخارجية العابرة للحدود خاصة التهديدات الأمنية مع دول الجوار خاصة الحدود الشرقية مع تونس وليبيا واحتمال تزايد التهديدات اللاتماثلية وتشييؤ الاحصائيات ارتفاع معدلات اللجوء والهجرة الغير شرعية وتزايد تأثير الحركات المتطرفة والجهادية على الحدود الجزائرية .[1]

كانت الأسباب الأمنية تدفع صانع القرار الجزائري لرفع الموارد المالية لميزانية الدفاع لتبلغ 20 مليار دولار عام 2014م وبنسبة تقدر بـ:15 بالمئة من الميزانية العامة للبلاد.[2]

الحسابات الأمنية الإستراتيجية للدولة الجزائرية تعد أولوية في إتجاهات صانع القرار الخارجي الجزائري ورفض أيّ تدخل خارجي لأنّه تدخل ظاهرياً باسم الحماية الإنسانية وراءه مصالح إستراتيجية واقتصادية .

كان النظام الجزائري مدركاً أنّ سقوط النظام الليبي سينتج عند تحولات غير مرغوب فيها كتدفق السلاح وموجات اللاجئين والجريمة المنظمة وتدفق مصادر التمويل والتموين والتجنيد للجماعات الإرهابية في محور الساحل وظهور حركات التمرد الإنفصالية على أسس إثنية.

كلها حالة من الفوضى واللاأمن وعدم الاستقرار السياسي وقد نجحت الجزائر في عدم انتقال الفوضى داخل حدودها بفضل رجال الأمن والدرك والجيش الوطني الشعبي والدبلوماسية خط الدفاع الأول عن الأمن القومي، وفي الحالة الليبية أكدت الأحداث بعد سقوط القذافي على صدقية والبعد الاستشرافي للقراءة الأمنية الجزائرية للأحداث وصحة

[1] Anouar Boukharas .Algerian foreing policy in the context of the arab spring .c t c sentinel.vol.06.n 01 (January 2013) p .20

[2] قوي بوحنية .الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا .مركز الجزيرة للدراسات على الموقع الالكتروني//http Bitly /2 hk بتاريخ :2022/01/30 بتوقيت :15:51

رؤيتها الاستشرافية (الهجوم الإرهابي في تقنتورين جنوب الجزائر...)، فموقف الجزائر نابعاً من حماية المصلحة الوطنية العليا للبلاد.[1]

تعاطت الدبلوماسية الجزائرية مع تطورات الأزمة الليبية على ثلاث مستويات :

01/على المستوى الدولي: تعد الجزائر طرفاً في الجهود الأممية من أجل تسوية الأزمة الليبية.

02/على المستوى الإقليمي: اقترحت الجزائر في البداية مبادرة تشمل سبع دول مجاورة لليبيا ثمّ اقتصرت على ثلاث دول هي :الجزائر، جمهورية مصر العربية، تونس .

03/على المستوى الوطني: تروج الدبلوماسية الجزائرية لآلية المصالحة الوطنية كآلية فعالة بحكم التجربة نجحت في الجزائر وعرضتها كحل للخروج من الأزمة الليبية باعتبارها أزمة أزمة داخلية وهذا الأسلوب الدبلوماسي الجزائري التي تمارسه في سياق السعي لحل الأزمة الليبية.

تمر ليبيا بحالة الفشل الدولاتي خلق مناخ مناسب لإنتشار التنظيمات الإرهابية وهو مؤشر تهديد أمن الدول المجاورة وأحسن دليل الإعتداء على منشأة الغاز في تقنتورين بتاريخ:2013/01/16م، أسفرت على مقتل رعايا دول كبرى وجزائريين وأستهدف أهم منشأة طاقوية ومعروف أنّ الغاز هو عصب الإقتصاد الجزائري، بالإضافة لتهديد أخر وهو الهجرة الغير نظامية للاجئين الأفارقة ما يشكل هاجساً أمنياً.

لقد تمّ توقيع إتفاقية الصخيرات برعاية أممية بتاريخ:2015/12/17م، وضعت أول لبنة في البناء المؤسساتي للدولة الليبية بتعيين حكومة الوفاق الوطني الممثل الرسمي للدولة الليبية وهو اتفاق وقع في المغرب مهدت له سلسلة من المفاوضات والوساطات جرت في الجزائر كما نسق المبعوث الدولي اللبناني إلى ليبيا السيد غسان سلامة مع الجزائر وتكررت زيارات رئيس حكومة الوفاق الوطني للجزائر إدراكا منه لأهمية دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية .

[1] رابح زغوني، أزمة السياسة الخارجية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح :دراسة حالة الربيع العربي، مجلة السياسات العربية، ع : 23،نوفمبر 2016، ص 92

إقليمياً لوحظ أنّ الجزائر لها علاقة جيدة بحكومة الوفاق الوطني والحركات الإسلامية وأقل قبولا مع الجنرال "خليفة حفتر" في حين علاقة مصر مقبولة مع حكومة الوفاق الوطني وعلاقتها سيئة مع الجماعات الإسلامية والتي تعتبرها امتداداً لحركة الإخوان المسلمين المصرية، أمّا تونس علاقتها جيدة بالحركات الإسلامية لأن حركة النهضة طرف في الحكومة التونسية وعلاقتها جيدة بالحركات الإسلامية لأنّ حركة النهضة طرف في الحكومة التونسية وعلاقتها جيدة مع حكومة الوفاق الوطني ومقبولة مع الجنرال "خليفة حفتر" .

عرضت الجزائر تجربة سياسة المصالحة الوطنية على صناع القرار في ليبيا كما عرض مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وقد صرح السيد "مُحَمَّد الطاهر" سيالة في مؤتمر صحفي بالجزائر شهر أكتوبر 2016 بأنّه تقدم طلباً رسمياً للسلطات الجزائرية للإطلاع على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وتشريعاته للاستفادة منه كتقييم للأداء الدبلوماسي الجزائري لتسوية الأزمة الليبية بحيث عزز الدور المحوري للجزائر وأهمية مشاركتها لإنهاء الأزمة الليبية وذلك على مستويات ثلاث دولية من خلال الاندماج في المبادرات الدولية والإطلاع على وجهات نظر ومواقف الدول وإقليمية مع الدول المجاورة لليبيا وداخلياً.

وما يؤخذ على المقاربة الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الليبية هي تعارض مخرجات المستويات الثلاث وصعوبة بناء رؤية متكاملة للدبلوماسية الجزائرية ولم تتوفر على التوازن بين المستويات الثلاث وهو ما يقسم الجهد الدبلوماسي الجزائري وعليه يجب التركيز على المستوى الداخلي أي المصالحة الوطنية كحل واقعي وفعال لأنّ التدخل الأجنبي يعقد الأزمة وبالتالي على الليبيين إرجاع الأزمة إلى مستوى محلي لإحتواءها.[1]

لم تذخر الدبلوماسية الجزائرية جهدا لإنهاء الأزمة الليبية التي تعيشها منذ التحول السياسي الذي أطاح بنظام "معمر القذافي" في عام 2011م، وكان دورها فعالاً وواقعياً لوقف الاقتتال في ليبيا، وقد احتضنت الجزائر جولات حوار القادة الأحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية الأمم المتحدة لمناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية ومسودة إتفاق سياسي شامل بين الأطراف المتصارعة للخروج من الركود السياسي والفوضى وجمع الفرقاء

[1] بلخيرات حوسين، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية :رؤية تقييمية، ع:01، م :11، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ص ص 47، 55

السياسيين، فالأزمة سياسية لا عرقية أو طائفية لا تقتصر على ليبيا بل يصل مداها وتأثيرها وصداها لدول الجوار خاصة الجزائر وعليه تسعى الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سياسي يحقق الاستقرار وظلت الجزائر على مسافة واحدة مع جميع الأطراف الليبية المتصارعة ولم تقف لصالح طرف على حساب طرف أخر وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تحظى بمصداقية واحترام كافة الأطراف الليبية للعب دور الوسيط النزيه .

لقد تأخرت الدبلوماسية الجزائرية في تدخلها لحل الأزمة الليبية إيماناً منها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وظلت بعيدة خارج ما يحدث في مجالها الإقليمي لأنّها ترتكز على أسس ثابتة في عقيدتها الخارجية وهي محددات توجه وتحرك الدبلوماسية الجزائرية خاصة في ظل تنافس المصالح الإقليمية والدولية في ليبيا، كثفت الدبلوماسية الجزائرية جهودها لحث المجموعات الليبية المسلحة والسياسيين للجلوس على طاولة المفاوضات وبدأ المحادثات في الجزائر العاصمة يوم: 10 مارس 2015م برئاسة نائب وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل ومبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا "بيرناردينيو ليون" الذي صرح أنّ أمام الليبين خيارين إمّا الإتفاق السياسي وإمّا دمار البلد .[1]

إنّ الجزائر هدفت للخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا أساسها أمني استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة وضبط الحدود وسد الطريق أمام التدخل الخارجي وإيجاد تسوية سياسية، وقد ارتكزت دول غربية وهيئات دولية على الجزائر لأنّها شهدت استقرار سياسي ولها ثقل سياسي واقتصادي ولها تجارب في المنطقة لإنهاء الأزمات كمالي والنيجر وتونس، وقد أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري "رمضان لعمامرة" بأنّ الجزائر قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين وحذر من الفراغ السياسي، وقد نسقت الجزائر مع ايطاليا لتطابق الرؤى الدبلوماسية الجزائرية مع الدبلوماسية الايطالية لإيجاد حلول سريعة بتشكيل حكومة وطنية ليبية، وقد رفضت الجزائر تدخل حلف الناتو في ليبيا لإسقاط نظام القذافي في عام 2011م، فالتدخل الخارجي يؤدي لنتائج سلبية كما حدث في الصومال وأفغانستان والعراق هذا الأخير أدى إلى تدمير البنية التحتية للعراق وتشريد الملايين .

[1] علي مصباح محمّد الوحشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع:05، م :01، جانفي 2017، ص ص 01 – 08

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد: 12 العدد: 1 السنة: 2023 ص.ص: 377–394 EISSN: 2600-6219

عملت الدبلوماسية الجزائرية على محورين الأول محاولة جمع الفرقاء السياسيين الليبيين فقد وجهت الجزائر دعوة للاجتماع لكل من رئيس حزب العدالة والبناء مُحَمَّد صوان، رئيس حزب الوطن "عبد الحكيم بلحاج" ورئيس حزب التغيير "جمعة القماطي" و"عبد الله الرقادي" أمين عام حزب الجبهة الوطنية و"علي التكبالي" النائب في برلمان طبرق وعلي "أبو زعكوك" عضو برلمان طبرق وجمعة عتيقة نائب رئيس المؤتمر الليبي العام .....كان هدف الجزائر جمع الفرقاء وجمع السلاح الذي يشكل خطراً على الشعب الليبي ودول الحدود والتحضير لمرحلة انتقالية .

المحور الثاني هو دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا من خلال استضافة وزراء خارجية دول جوار ليبيا.

لقد واجهت الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية تحديات في مسارها أول تحدي استنادها على دبلوماسية المبادئ بدل دبلوماسية المصالح التي تعتمدها أغلب دول العالم بالإضافة لوجود قوى غربية وعربية كفرنسا التي تدخلت في ليبيا عسكرياً وهو ما تعارضه الجزائر، بالإضافة لأطراف عربية تسعى لشرعنة التدخل الخارجي وخوض حرباً ضد التيارات الإسلامية كامتداد لصراعها معهم داخل أراضيها، الضغوط الغربية الأمريكية الفرنسية لإقحام الجيش الجزائري للتدخل في ليبيا وهي محاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر والسيطرة على النفط الليبي.[1]

خاتمة:

إنّ السلوك الذي تبنته السياسة الخارجية الجزائرية في تفاعلها اتجاه الصراع الدولي في ليبيا يعكس محددات النشاط الخارجي للدولة الجزائرية من خلال تمسكها بثوابت وقيم عقيدتها الخارجية، بالإضافة لتكيفها مع مستجدات البيئة الدولية والإقليمية وتعاطت مع الملف الليبي بهدف إيجاد حل للأزمة الليبية وتسوتها سلمياً، صانع القرار الخارجي للجزائر وضع في أجندته موضوع الأزمة الليبية كأولوية لإقرار السلم في دول الجوار الإقليمي والفضاء العربي واستبعاد الحروب والتدخلات الأجنبية لأثارها السلبية على السيادة والأمن بإعتبار

[1] المرجع نفسه، ص 08-15

ليبيا صنفت ضمن الدول الفاشلة نظراً للانفلات الأمني وتصديرها للتهديدات الأمنية الغير تماثلية كالإرهاب الدولي، تهريب السلاح، الهجرة الغير شرعية.....

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بحرصها واهتمامها بتطورات الملف الليبي على المستوى الأممي والإقليمي والداخلي بانخراطها في المبادرات الساعية لحل الأزمة الليبية وجمع الفرقاء للحوار الوطني والمفاوضات، كذا اقتراح مشروع المصالحة الوطنية التجربة الجزائرية للاستفادة منها على صناع القرار الليبي.

يشهد للجزائر بأنّ أدائها الدبلوماسي إتجاه الأزمة الليبية عرف ديناميكية وتأثير ايجابي فعال ودور ريادي لايمكن الاستغناء عن مواقفها، وهو ما أشادت به هيئة الأمم المتحدة ما فسح المجال للجزائر لتوجيه مسار المفاوضات وإدارة الصراع الدولي وتعزيز مكانتها في بعدها الإقليمي والحفاظ على أمنها ووحدتها القومية .

بحيث استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في إطار جهود الأمم المتحدة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء والفاعلين السياسيين الليبيين، وإيجاد معادلة سياسية توافقية تصون السيادة الوطنية الليبية وتحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي للشعب الليبي الذي يربطه بالشعب الجزائري تاريخ مشترك من الكفاح ضد المستعمر، فبالرغم من تأخر الدبلوماسية الجزائرية في تناول الملف الليبي إلّا أنّها لم تفضل طرف ليبي على الأخر منطلقة من مبادئها وثوابت عقيدتها الخارجية ومن أساس أمني استراتيجي ولأنّ الجزائر لها خبرة طويلة في محاربة الإرهاب نسقت مع الحكومة الليبية الجديدة لإيجاد آلية لجمع السلاح وضبط الحدود.